التنافس الأمريكي – الإيراني في العراق: تأثير النفوذ المتقاطع على الدولة والقوى السياسية خلال عام ٢٠١٩

The U.S.–Iranian Rivalry in Iraq: The Impact Of Cross-Influence on the State and Political Forces During 2019

أ.م.د. عبد الكريم كاظم عجيل

المعهد العالي لإعداد وتأهيل القادة – الأمانة العامة لمجلس الوزراء

dr.abdulkareem.ajeel@gmail.com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٤/٢ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٨/٣

الملخص:

يُعد عام ٢٠١٩ لحظة مفصلية في مسار التنافس الأمريكي – الإيراني داخل العراق، حيث تداخل النفوذ الخارجي بصورة غير مسبوقة مع التحولات الداخلية، لا سيّما مع اندلاع احتجاجات تشرين الشعبية. يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير النفوذ المتقاطع بين واشنطن وطهران على بنية الدولة العراقية والقوى السياسية الفاعلة خلال هذا العام، من خلال تفكيك الأدوات السياسية والأمنية والدبلوماسية التي استخدمها الطرفان لتعزيز مواقعهم داخل الساحة العراقية.

يركّز البحث على طبيعة الانقسامات الحزبية، ومواقف الحلفاء المحليين، وانعكاسات الصراع على القرار السيادي، مبرزًا كيف أدّت التفاعلات الإقليمية والدولية إلى تقويض الاستقرار الداخلي، وتكريس هشاشة العملية السياسية. كما يناقش البحث أثر اغتيال الجنرال قاسم سليماني والقائد أبو مهدي المهندس، وموقع المرجعية الدينية، وردود فعل الشارع، في تعقيد المشهد وتغيير قواعد اللعبة داخليًا.

ويخلص البحث إلى أن العراق، في ظل غياب مشروع وطني جامع، أضحى ساحة لتصفية الحسابات، تتحكّم بمصيره صراعات النفوذ، أكثر مما تحكمه إرادة داخلية مستقلة.

الكلمات المفتاحية: التنافس الأمريكي – الإيراني، العراق ٢٠١٩، احتجاجات تشرين، السيادة، الحلفاء المحليون، النفوذ الإقليمي.

Abstract

The year 2019 marked a turning point in the strategic rivalry between the United States and Iran in Iraq. This study examines how the cross-cutting influence of both powers deeply impacted Iraq's political landscape during this pivotal year, particularly in the context of the October protest movement. It analyzes the tools—political, military, and diplomatic—employed by both actors to maintain and expand their leverage through local allies, while also assessing how these dynamics shaped internal divisions and state fragility.

Special attention is given to the reactions of Iraqi political forces, the shifting alignments within Shi'a blocs, the cautious positioning of Sunni and Kurdish actors,

and the role of the religious establishment in Najaf. The assassination of Qassem Soleimani and Abu Mahdi al-Muhandis is also addressed as a catalyst for internal polarization and a challenge to Iraq's sovereign decision-making.

The study concludes that, in the absence of a cohesive national project, Iraq remained a contested arena for external rivalries, with its sovereignty and institutional integrity repeatedly undermined by the conflicting agendas of foreign powers and their domestic allies.

Keywords: U.S.–Iran rivalry, Iraq 2019, October protests, sovereignty, local allies, regional influence.

المقدمة:

منذ عام ٢٠٠٣، بات العراق أحد أبرز ساحات الصراع غير المباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فقد أفضى انهيار النظام السياسي السابق إلى فراغ استراتيجي سهّل دخول القوتين إلى عمق الدولة العراقية، كلٌّ بحسب رؤيته وأدواته. وبينما سعت واشنطن إلى إعادة تشكيل العراق على صورة نظام ديمقراطي حليف، ركّزت طهران على تحويله إلى حزام أمني – سياسي يعزز نفوذها في المشرق العربي، وعلى اثر ذلك اتّخذ التنافس بين الطرفين طابعًا غير متماثل، إذ اعتمدت إيران على حلفائها داخل العملية السياسية، وشبكة من الفصائل المسلحة، والمؤسسات الدينية، فيما اعتمدت الولايات المتحدة على أدوات الدعم العسكري والدبلوماسي، مع حضور متذبذب تخللته انسحابات وعودات تكتيكية، وأصبح العراق، تبعًا لذلك، ميدانًا دائم الاشتعال، تتقاطع فيه مصالح المحاور الإقليمية والدولية.

ولم يقتصر التنافس على مستويات النخبة السياسية، بل تسلل إلى داخل مؤسسات الدولة، والشارع الشعبي، فمع كل أزمة – سواء كانت أمنية، أو انتخابية، أو احتجاجية – تظهر بوادر الاصطفاف لصالح هذا الطرف أو ذاك. وقد مثّلت محطات رئيسية، مثل الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١، والحرب على داعش عام ٢٠١٤، واحتجاجات تشرين ٢٠١٩، وسقوط حكومة عبد المهدي، وأزمة اغتيال سليماني والمهندس، دلائل حية على عمق هذا التشابك، وتأثيره على استقرار الدولة وقراراتها السيادية.

ومن هنا، تنبع أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى تقديم قراءة تحليلية شاملة لطبيعة التنافس الأمريكي – الإيراني في العراق، مع التركيز على آليات التأثير في الحلفاء المحليين، وتداعيات ذلك على وحدة القرار السياسي ومؤسسات الدولة، ولا تنطلق هذه الدراسة من منظور العلاقات الدولية التقليدية فحسب، بل تسعى لفهم التفاعلات المعقّدة بين الفواعل الداخلية والخارجية.

تطرح الدراسة إشكالية محورية مفادها: إلى أي مدى أثّر التنافس الأمريكي – الإيراني على استقرار العراق، وعلى شكل النظام السياسي، ومواقف القوى المحلية؟

وتنطلق الفرضية الرئيسة من أن هذا التنافس، في غياب مشروع وطني موحّد، قد حوّل الدولة العراقية إلى ساحة صراع نفوذ، وأربك العملية السياسية، وأضعف بنية الدولة، وساهم في تهميش الفاعل الوطني المستقل.

وتستند الدراسة إلى المنهج الوصفي – التحليلي، مع توظيف أدوات التحليل الاستراتيجي، وتحليل المواقف والتصريحات والوثائق الرسمية، وتتبع تطورات الميدان السياسي – الأمني بين ٢٠٠٣ و٢٠٢٣. ويغطي البحث الخريطة العراقية بكامل تباياناتها الجغرافية، ويهدف في خاتمته إلى رصد فرص استعادة القرار الوطني في ظل هذا التداخل الحاد بين الولاءات الداخلية والتجاذبات الإقليمية.

أولًا// الولايات المتحدة وإيران: طبيعة الصراع وأدوات التأثير: منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، تشكّلت علاقة شديدة التوتر والعداء بين إيران والولايات المتحدة، اتسمت بمستويات متراكمة من الشك الاستراتيجي، وتصاعد في المواجهة غير المباشرة. ولم تكن هذه القطيعة ناتجة عن الخلاف حول السياسات فحسب، بل هي امتداد لصدام أعمق بين رؤيتين متعارضتين لطبيعة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط: الأولى أمريكية ذات طابع ليبرالي – مؤسسي، والثانية إيرانية ذات طابع ثوري – أيديولوجي[١].

وقد صاغت الولايات المتحدة على مدى العقود الأربعة الماضية استراتيجية احتواء متعددة الأبعاد تجاه إيران، شملت الأدوات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، وشكل البرنامج النووي الإيراني محورًا رئيسيًا لهذا الصراع منذ عام ٢٠٠٢، إذ تصاعد القلق الأمريكي والدولي من احتمالية تطوير إيران لسلاح نووي، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى تبني سياسة صارمة شملت العقوبات ومحاولات العزل الدولي[٢].

ثم جاء الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ ليشكل فرصة نادرة لخفض التصعيد، إلا أن انسحاب إدارة الرئيس ترامب منه في عام ٢٠١٨ أطلق موجة جديدة من التوترات، حيث تبنت واشنطن سياسة "الضغط الأقصى" ضد إيران، ووسّعت العقوبات لتشمل كافة القطاعات الحيوية، مؤكدة أن الاتفاق لم يتناول مجمل السلوك الإيراني الإقليمي والقدرات الصاروخية المتقدمة[٣].

وقد رأت واشنطن أن دعم إيران للفصائل المسلحة في العراق ولبنان واليمن وسوريا يشكل تهديدًا مباشرًا لأمن حلفائها ولمصالحها في المنطقة، وهو ما انعكس في تقارير الكونغرس ووزارة الخارجية الأمريكية، التي صنّفت إيران بوصفها الراعي الأول للإرهاب عالميًا. ويُعد اغتيال الجنرال قاسم سليماني على يد الولايات المتحدة في بغداد عام ٢٠٢٠، نقطة تحول مفصلية دفعت بهذا النزاع نحو مستويات جديدة من التصعيد، وفتحت الباب أمام تحولات محتملة في قواعد الاشتباك بين الطرفين، مع ما يحمله ذلك من تداعيات عميقة على الأمن الإقليمي في العراق والشرق الأوسط عمومًا[٤].

وتُعَدّ إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من أكثر الإدارات التي اتّخذت موقفًا تصادميًا حادًا تجاه إيران، معتبرةً أن النظام الإيراني لا يُشكّل تهديدًا موضعيًا أو ظرفيًا فحسب، بل يُمثّل خطرًا شاملاً وعابرًا للحدود على الأمن القومي الأمريكي، وعلى مصالح الولايات المتحدة الحيوية وحلفائها في الشرق الأوسط. وقد فصّلت وزارة الخارجية الأمريكية، ضمن تقرير رسمي صادر عن "مجموعة العمل الخاصة بإيران" عام ٢٠١٨، الأسس التي تستند إليها هذه الرؤية التصعيدية تجاه طهران، مبيّنة أوجه التهديد الإيراني من منظور أمريكي في ثلاث مستويات رئيسة[٥]:

١. النشاطات الإقليمية المزعزعة للاستقرار، إذ تتهم واشنطن طهران بأنها تسعى إلى توسيع نفوذها في المنطقة عبر دعم حكومات وأنظمة تدور في فلكها الأيديولوجي والسياسي، فضلًا عن رعايتها المباشرة للفصائل المسلحة والميليشيات غير النظامية، وبعض الجماعات المصنّفة إرهابية، مما يسهم في تغذية النزاعات الداخلية والإقليمية، ويُقوّض من هيبة الدولة الوطنية، لاسيما في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

٢. استمرار إيران – رغم القيود الدولية – في تطوير برنامجها النووي والصاروخي، في تحدٍ واضح لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٣١، الذي نصّ على ضرورة التزام إيران ببنود الاتفاق النووي (JCPOA) لعام ٢٠١٥. وتزعم الإدارة الأمريكية أن إيران ما تزال تسعى لامتلاك القدرة على إنتاج سلاح نووي، وهو ما يفسّر إصرارها على تطوير صواريخ باليستية بعيدة المدى يُشتبه في قابليتها لحمل رؤوس نووية.

٣. الاتهامات المتعلقة بالسلوك الداخلي للنظام الإيراني، والتي تشمل حسب الطرح الأمريكي: قمع الحريات وتكميم الأصوات المعارضة، وتبديد الثروات الوطنية في مغامرات خارجية بدلاً من التنمية، إلى جانب التورط في أنشطة مالية مشبوهة، وتنفيذ هجمات سيبرانية ضد مؤسسات أمريكية، فضلًا عن احتجازها لمواطنين أمريكيين وأجانب لأغراض تفاوضية أو سياسية، مما يصنّفها – وفق التصنيف الأمريكي – كدولة راعية للإرهاب وانتهاك القانون الدولي.

في ضوء التصعيد المتزايد والتقييم الأمريكي المتشدد تجاه سلوك إيران الإقليمي والدولي، عمدت إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى إعادة تشكيل جوهري في السياسة الأمريكية حيال إيران، معتبرةً أن الاتفاق النووي المعروف بـ"خطة العمل الشاملة المشتركة " (JCPOA)، الموقّع في ٢٠١٥، قد أخفق في معالجة مجمل التهديدات التي تمثلها الجمهورية الإسلامية. وقد جادلت الإدارة بأن الاتفاق ركّز على تقييد برنامج إيران النووي بشكل مؤقت، بينما أغفل ملفات حيوية أخرى تتعلق بالتوسّع الإقليمي، ودعم الجماعات المسلحة، وتطوير البرنامج الصاروخي، مما منح طهران فسحة للمناورة والاستمرار في سلوكها "المزعزع" للاستقرار الإقليمي دون محاسبة فعّالة.

استنادًا إلى هذه الرؤية، أعلنت واشنطن انسحابها رسميًا من الاتفاق في مايو ٢٠١٨، متبنيةً نهجًا جديدًا يُعرف بـ"استراتيجية الضغط الأقصى(Maximum Pressure Policy) "، والتي تقوم على فرض عقوبات اقتصادية ومالية مشددة تهدف إلى خنق القدرات الإيرانية، وحرمانها من الموارد المالية اللازمة لمواصلة سياستها التوسعية في الإقليم، وقد بُنيت هذه الاستراتيجية على ثلاثة أهداف رئيسة [٦]:

١. إجبار إيران على العودة إلى طاولة المفاوضات، ولكن هذه المرة وفق شروط أوسع تتعدى الملف النووي لتشمل برنامجها الصاروخي، ودورها الإقليمي، وسلوكها في دعم الفصائل المسلحة في العراق ولبنان واليمن وسوريا.

٢. تقليص قدرة النظام الإيراني على تمويل أنشطته الخارجية من خلال تجفيف منابع الدخل، لا سيما عائدات النفط والقطاعات المصرفية المرتبطة به.

٣. إحداث تأثيرات اقتصادية داخلية من شأنها أن تؤدي إلى خلق ضغوط اجتماعية وسياسية متصاعدة، قد تفضي على المدى البعيد إلى زعزعة استقرار النظام من الداخل، أو تحفيز الشارع الإيراني للضغط من أجل تغيير سياساته أو بنيته السياسية نفسها.

وبذلك، فإن سياسة "الضغط الأقصى" لم تكن مجرّد أدوات عقوبات اقتصادية، بل إطارًا استراتيجيًا متكاملًا استهدف إعادة تشكيل ميزان القوى في المنطقة من خلال تحجيم النفوذ الإيراني، وتفكيك أدوات تأثيره الناعمة والخشنة، على حدّ سواء.

اعتمدت إدارة الرئيس دونالد ترامب نهجًا تصعيديًا تجاه إيران، تمثل في تبنّي سياسة "الضغط الأقصى" التي ارتكزت على فرض عزلة شاملة على النظام الإيراني سياسيًا واقتصاديًا. وفي هذا السياق، طرحت الإدارة الأمريكية عبر وزير خارجيتها مايكل بومبيو قائمة بـ(١٢) مطلبًا رئيسيًا يجب على طهران الالتزام بها كشرط لتطبيع العلاقات، كان من أبرزها: تفكيك كامل للبنية التحتية النووية، إنهاء برنامج الصواريخ الباليستية ذات القدرة النووية، وقف الدعم للجماعات المصنفة إرهابية مثل "حزب الله" و"أنصار الله" والميليشيات في العراق، بالإضافة إلى الانسحاب التام من الأراضي السورية، وإطلاق سراح كافة المواطنين الأمريكيين المحتجزين تعسفيًا في السجون الإيرانية. وقد اعتبرت طهران هذه الشروط غير واقعية ووصفتها بأنها تعجيزية وغير قابلة للتفاوض، معتبرة إياها محاولة لإجبارها على تقديم تنازلات استراتيجية تمس جوهر سياستها الإقليمية و"حقها السيادي" في تطوير قدراتها الدفاعية [٧].

وقد شكّلت هذه المطالب نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين الطرفين، إذ لم تكتف الولايات المتحدة بالانسحاب من الاتفاق النووي (JCPOA)، بل سعت إلى إعادة تشكيل السلوك السياسي والاستراتيجي الإيراني في عموم المنطقة، لاسيما في العراق وسوريا ولبنان واليمن. وكانت هذه الشروط بمثابة محاولة لتفكيك شبكة النفوذ الإيراني عبر الضغط الاقتصادي الخانق، مدفوعة برؤية استراتيجية ترى في إيران "نظامًا مارقًا" يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي [٨]، وقد ساند هذا التوجه عدد من مراكز الدراسات والبحوث الأمريكية والعربية، مشيرة إلى أن المطالب الأمريكية تعكس تصورًا استراتيجياً شاملاً للحد من التوسع الإيراني، وليس فقط منع امتلاك السلاح النووي [٩].

تُولي الولايات المتحدة أهمية خاصة لمراقبة وتقييد القدرات الصاروخية الإيرانية، نظراً لما تمثله من تهديد مباشر لمصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط. وتشير التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية والكونغرس إلى أن إيران تمتلك أكبر ترسانة من الصواريخ الباليستية في المنطقة، تضم أكثر من عشرة أنظمة متنوعة، تغطي مدى يتجاوز ٢٠٠٠ كيلومتر، ما يمنحها القدرة على استهداف قواعد ومصالح أمريكية وأخرى تابعة لحلفائها في الخليج وشرق المتوسط [١٠].

ولا تقتصر التهديدات الإيرانية على الترسانة الصاروخية التقليدية، بل تشمل أيضاً تزويد حلفائها الإقليميين —مثل جماعة الحوثي في اليمن، وحزب الله في لبنان، وبعض الفصائل المسلحة في العراق— بأنواع متقدمة من الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، وصواريخ كروز دقيقة الإصابة، الأمر الذي يعزز من قدرتها على خوض حروب "بالوكالة" دون الدخول في مواجهة مباشرة[١١].

وقد أكد تقرير استخباري أمريكي حديث أن إيران عملت خلال السنوات الماضية على تطوير منظومة عسكرية هجينة تُركّز على تقنيات غير متكافئة، تستهدف من خلالها تعطيل التفوق النوعي

للولايات المتحدة. وتشمل هذه المنظومة: الطائرات المسيّرة المسلحة، والغواصات الصغيرة المزودة بألغام بحرية متقدمة، والقوارب المتفجرة الانتحارية، والصواريخ المضادة للسفن، إلى جانب تعزيز القدرات في الحرب الإلكترونية والتهديد السيبراني[١٢]. وتؤكد هذه المعطيات أن برنامج الصواريخ الإيراني ليس مجرد ملف تقني، بل هو أحد أعمدة العقيدة الدفاعية والهجومية لطهران في إطار استراتيجيتها الإقليمية.

ويمثل المشروع الإيراني في الشرق الأوسط خطة استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى ترسيخ النفوذ الإقليمي وتحقيق هيمنة جيوسياسية متعددة الأبعاد. وتتجلى أبرز معالم هذا المشروع في الأدوار الفاعلة التي باتت طهران تلعبها في عدد من الدول المفصلية في المنطقة، مثل العراق ولبنان وسوريا واليمن وفلسطين، سواء من خلال تحالفات رسمية أو عبر قوى حليفة وميليشيات محلية تدين بالولاء لإيران وتتبنى رؤيتها العقائدية والسياسية.

وقد شكّل الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ نقطة تحوّل حاسمة أتاحت لإيران فرصة نادرة لمدّ نفوذها نحو العمق العربي، خاصة في ظل غياب ردع عربي موحد وانكفاء المنظومة الإقليمية التقليدية. فقد أدركت طهران منذ البداية أن إعادة تشكيل السلطة في العراق لا يمكن أن تتم وفق المعادلة السابقة التي اتسمت بالعداء والتنافس مع الجمهورية الإسلامية، ولذلك تبنّت سياسة مزدوجة المسارات، تمثلت أولاً في العمل على إرباك وتمييع الحضور الأمريكي، عبر دعم فصائل مسلحة وتهيئة بيئة طاردة للقوات الأجنبية، وثانيًا في احتضان القوى الشيعية الصاعدة التي تولّت مقاليد الحكم في النظام الجديد، مستثمرة في بعدها المذهبي والسياسي لتعزيز نفوذها داخل مؤسسات الدولة العراقية [١٣].

ويلاحظ أن هذه الاستراتيجية لم تكن معزولة عن سياق أوسع، بل جاءت كجزء من تصور إيراني متكامل للهيمنة الإقليمية، حيث تعمل طهران على بناء "محور مقاومة" يمتد من طهران إلى بيروت، مرورًا ببغداد ودمشق وصنعاء، مستخدمة أدوات متعددة تشمل التحالفات الأيديولوجية، والتغلغل الاقتصادي، والتأثير الأمني، وتوظيف الأزمات المحلية في الدول العربية لصالح تعزيز نفوذها الإقليمي.

ضمن رؤيتها الإقليمية الواسعة، عملت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على ترسيخ أهداف استراتيجية متعددة في العراق، مستفيدة من حالة الفراغ السيادي التي أعقبت انهيار النظام السياسي عام ٢٠٠٣. وتستند هذه الأهداف إلى قناعة استراتيجية لدى صانع القرار الإيراني مفادها: أن أمن إيران القومي يبدأ من عمقها العربي، لا سيما من العراق، الذي شكّل على امتداد القرن العشرين تهديدًا فعليًا ومتكررًا لطهران. وتتلخص أبرز الأهداف الإيرانية في العراق بثلاثة محاور رئيسة، يجري تنفيذها بتدرج تكتيكي محسوب[١٤]:

١. احتواء القوى الشيعية السياسية: سعت إيران إلى بناء شبكة علاقات وثيقة مع الأحزاب الشيعية العراقية، وتحديدًا تلك التي لها جذور عقائدية أو تنظيمية إيرانية، لضمان تشكيل كتلة سياسية موالية أو على الأقل غير معادية. ويُعد هذا الاحتواء ركيزة لضمان عدم ظهور عراق جديد معادٍ لإيران، أو يشكّل تهديدًا مستقبليًا لحدودها الغربية أو لنفوذها الإقليمي.

٢. تعزيز موقع مرجعية قم في مقابل مرجعية النجف: تنظر الجمهورية الإسلامية في إيران إلى المرجعية الدينية في النجف بوصفها مركزًا دينيًا يمتاز بالاستقلالية والحياد السياسي النسبي، وهو ما يميزها عن مرجعية قم التي تتداخل فيها الأبعاد الدينية والسياسية. وفي هذا السياق، سعت إيران – عبر أدوات ناعمة وأخرى مؤسسية – إلى تقوية حضور مرجعية قم في الأوساط الشيعية خارج إيران، بما في ذلك العراق، بما يسهم في ترسيخ رؤيتها العقائدية والسياسية على المستوى الإقليمي. وقد انعكس ذلك في محاولات متدرجة للحدّ من التأثير السياسي المباشر لمرجعية النجف، أو تحييده في القضايا التي تتصل بتوازن النفوذ بين بغداد وطهران.

٣. استخدام العراق كورقة ضغط استراتيجية: في ضوء طموحها النووي وسعيها لتثبيت نفسها كقوة إقليمية، ترى إيران في العراق منصة تفاوضية غير مباشرة في علاقاتها المتوترة مع الغرب. فالعراق، بما يملكه من موقع جغرافي، وموارد اقتصادية، ووجود عسكري أمريكي، يُعد ورقة تساوم بها إيران في المحافل الدولية، وتستخدمه كأداة للضغط السياسي كلما اشتدت حلقات التفاوض أو التوتر بينها وبين القوى الكبرى.

هذا النسق من الأهداف يعكس استراتيجية إيرانية تتجاوز البعد الطائفي التقليدي، لتلامس عمقًا جيوسياسيًا تتقاطع فيه مصالح الأمن القومي الإيراني مع طموحات الهيمنة الإقليمية.

ان إيران تتبع في تنفيذ سياستها الخارجية جملة من الأساليب المركّبة والآليات غير التقليدية، التي تمكّنها من ترسيخ نفوذها الإقليمي دون الانزلاق في مواجهات مباشرة مكلفة، ومن منظور الولايات المتحدة، يُعد دعم إيران للفصائل المسلحة – في العراق وسواه – من أبرز هذه الأدوات، حيث لا يقتصر هذا الدعم على التسليح والتمويل فحسب، بل يتعداه إلى توفير التدريب والتوجيه السياسي، ما يُسهم في تحويل هذه الفصائل تدريجيًا إلى كيانات سياسية فاعلة داخل البنى الدستورية للدول، كالحكومات والبرلمانات.

ويُلاحظ أن طهران تنتهج نهج "العمل من خلال الوكلاء"، وهي استراتيجية تمنحها القدرة على التأثير الميداني والسياسي في بؤر الصراع، من دون تحمّل تبعات الانخراط العسكري المباشر. فالوكلاء المحليون الذين تدعمهم – من جماعات مسلحة إلى أحزاب سياسية – يشكّلون ذراعًا تنفيذية لسياساتها الإقليمية، بحيث تتيح لها توسيع دائرة نفوذها الجيوسياسي، وبكلفة استراتيجية منخفضة نسبيًا من حيث الخسائر والضغوط الدولية.

وتُعد سياسة تسليح الحلفاء الإقليميين إحدى الركائز الجوهرية في البنية العسكرية غير المتماثلة التي تعتمدها إيران، حيث توظّف هؤلاء الوكلاء في خوض معارك بالنيابة، أو فرض وقائع سياسية جديدة على الأرض، ضمن بيئة إقليمية تموج بالصراعات والتوازنات المتحركة، ويتيح هذا الأسلوب لطهران الحفاظ على "مساحة إنكار" plausibility of deniability تُضعف إمكانية تحميلها مسؤولية مباشرة أمام المجتمع الدولي [١٥].

ويشكل التمدد الإيراني في لبنان والعراق وسوريا واليمن ركيزة استراتيجية أساسية في مقاربة طهران للصراع مع الولايات المتحدة، فهذه الدول – التي تُدار فيها شبكات من الوكلاء المحليين الموالين لإيران – تمثل منصات ضغط جيوسياسية تُستخدم كورقة مساومة بيد طهران عند التفاوض أو التصعيد مع

واشنطن. وتتجاوز أهمية هذا الحضور البُعد الأمني لتشمل وظائف سياسية واقتصادية متعددة؛ حيث توفر تلك الساحات المخترقة منفذًا حيويًا للالتفاف على العقوبات الغربية، وتُستخدم كبيئة حاضنة لتشييد شبكات دولية تساعد إيران على التحايل على القيود المالية والاقتصادية الدولية، وهو ما أضعف فعالية سياسة "أقصى الضغط" الأمريكية، ومكّن النظام الإيراني من الاستمرار في سلوكه الإقليمي والدولي دون تغيير جوهري في استراتيجياته (١٦).

ولا تقتصر أدوات إيران على دعم الجماعات المسلحة، بل تمتد لتشمل رعاية سياسية منهجية للنخب والمرشحين في الدول المجاورة، وخصوصًا في العراق وأفغانستان، حيث كشفت تقارير موثقة عن قيام إيران بتقديم تمويلات مالية مباشرة لبعض المرشحين السياسيين، بهدف بناء شبكات موالية داخل البنى الرسمية لتلك الدول، ويُعد هذا الدعم جزءًا من سياسة شاملة تستهدف "زراعة الحلفاء" وإعادة تشكيل التوازنات الداخلية في هذه الدول بما يتناسب مع المصالح الإيرانية. وفي هذا السياق، اعترف الرئيس الأفغاني الأسبق حامد كرزاي في عام ٢٠١٠ علنًا بأن مكتبه تلقى "مدفوعات نقدية منتظمة من إيران"، ما يكشف عمق النهج الإيراني القائم على الاستمالة السياسية كأداة لا تقل خطورة عن التسليح والتمويل العسكري (١٧).

وبناءً على ما تقدّم من معطيات استراتيجية وسلوكية، اعتمدت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب سياسة "الضغط الأقصى" كخيار أساسي لإرغام النظام الإيراني على تعديل سلوكه الإقليمي والدولي، وقد تجسدت هذه السياسة بفرض حزم متتالية من العقوبات الاقتصادية والمالية التي استهدفت البنية الاقتصادية لإيران، لا سيما قطاعي الطاقة والمصارف، بهدف خنق مواردها وتقليص قدرتها على تمويل شبكات النفوذ والوكلاء الإقليميين.

ولم تقتصر هذه المقاربة على البُعد الاقتصادي فقط، بل شملت أيضًا تعزيز التواجد العسكري الأميركي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، كرسالة ردع مباشرة لطهران، فضلًا عن دعم القدرات الأمنية والعسكرية للحكومات الحليفة للولايات المتحدة. وتشمل هذه الجهود تقديم الدعم الاستخباراتي والمساعدات التقنية لتعزيز كفاءة تلك الدول في التصدي للأنشطة الإيرانية، سواء كانت عبر شبكات الميليشيات، أو الأنشطة المالية غير المشروعة، أو التغلغل السياسي.

ويعكس هذا التوجه الأميركي توافقًا استراتيجيًا مع حلفاء واشنطن في المنطقة، حيث يتقاطع إدراك الخطر الإيراني لدى العديد من العواصم العربية مع الرؤية الأميركية، فإيران، من وجهة نظر هؤلاء الحلفاء، تُعد التهديد الأبرز لأمنهم القومي واستقرارهم السياسي، سواء من خلال وكلائها الإقليميين أو عبر سياسات تصدير الثورة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول (١٨).

ثانيًا// إعادة التموضع بعد داعش: التنافس الأمريكي–الإيراني على الساحة العراقية: شكّل سقوط تنظيم داعش الارهابي لحظة محورية أعادت ترتيب موازين القوى داخل العراق، وفتحت الباب أمام مرحلة جديدة من التنافس بين الولايات المتحدة وإيران. فقد أدرك كل طرف أن ما بعد داعش ليس مجرد فراغ أمني، بل فرصة استراتيجية لإعادة التموضع وفرض معادلات نفوذ جديدة. وفيما سعت واشنطن إلى تعزيز حضورها عبر دعم

الدولة ومؤسساتها الأمنية والمدنية، حاولت طهران ترسيخ مكاسبها عبر وكلاء محليين وترتيبات موازية داخل النظام السياسي العراقي. وقد ترافق ذلك مع تصاعد في أدوات التأثير غير المباشر، من خلال الإعلام، والمجتمع المدني، والاقتصاد، والتحشيد العقائدي، مما جعل العراق مسرحًا مفتوحًا لتقاطع النفوذ الخارجي.

ولفهم طبيعة هذا التنافس المعقّد، لا بد من العودة إلى جذوره الأولى، حيث لم يكن ما بعد داعش إلا استمرارًا لصراع استراتيجي ممتد منذ عام ٢٠٠٣، تجلّى في مشروعين متوازيين ومتعارضين في آنٍ معًا: منذ عام ٢٠٠٣، أصبح العراق ميدان تصادم بين مشروعين استراتيجيين متنافسين: الأول تُمثّله الولايات المتحدة، حيث هدفها إقامة نظام سياسي يتوافق مع مصالحها الإقليمية، والثاني هو المشروع الإيراني الذي يسعى لترسيخ نفوذه عبر أدوات محلية وحلفاء داخل الدولة العراقية وخارجها[١٩].

بعد الانسحاب العسكري الأمريكي في ٢٠١١، تراجع الوجود الأمريكي المباشر، في حين نجحت إيران في ملء الفراغ ودعم شبكة ميليشيات وحلفاء سياسيين لتمكين نفوذها داخل مؤسسات الدولة، ومع صعود داعش في ٢٠١٤، تدخلت الولايات المتحدة مجددًا عبر "التحالف الدولي"، لكنها هذه المرة ربطت تواجدها بمحاولات كبح النفوذ الإيراني في العراق، ومع وصول الرئيس ترامب، تحوّلت السياسة الأمريكية إلى مواجهة غير مباشرة عبر توسيع الانتشار العسكري ودعم الفصائل المعتدلة، إلى جانب تهديد مصالح طهران مباشرة، كما تجلّى باغتيال قاسم سليماني عام ٢٠٢٠، مما اعتُبر تكتيكًا للتحكم في قواعد اللعبة ضمن الساحة العراقية [٢٠].

استمرت الإدارة الأمريكية في دعم برامج تدريب وتطوير الشراكة مع القوات العراقية عبر آلية Operation Inherent Resolve، وتوسيع شبكة القواعد العسكرية في مناطق استراتيجية قرب الحدود الإيرانية وحقول النفط، ما ساعد في ضمان ردع قابل للتنفيذ ومعسكرات دعم لوجستي للقوات التحالف والمحلية، وقد أكد مركز الدراسات الأمريكية (CSIS) أن هذه القواعد، التي فاقت عددها ١٢ قاعدة، تشكل خطوط دفاعية ميدانية ضد أي توسع إيراني محتمل [٢١].

ومن الجانب السياسي، تراوحت الاستراتيجية الأمريكية بين دعم القوى السياسية المعتدلة والمجتمع المدني العراقي من خلال برامج تبادل ثقافي وتنمية قيادات محلية مثل IYLEP وبرنامج MEPI، بهدف خلق خطاب وطني بديل يُضاد النفوذ الإيراني ويُحفّز رفضًا واسعًا لهذا النفوذ في الداخل الاجتماعي والسياسي [٢٢].

في المقابل، ترى واشنطن أن إيران منذ انتصارها في بغداد بعد عام ٢٠١٤، نجحت في إدماج ميليشيات الحشد الشعبي كما تسميها ضمن هيكل الدولة، وهو ما اعتُبر أكبر تحدٍ لاستراتيجية احتواء النفوذ، ولذلك ركزت الولايات المتحدة جهودها على تفكيك هذه الشبكات تدريجيًا دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة خوفًا من انهيار الاستقرار الهش في البلاد [٢٣].

وبعد القضاء العسكري على تنظيم داعش في العراق، أعادت الولايات المتحدة صياغة أولوياتها الاستراتيجية في البلاد، من خلال تبنّي مقاربة متعددة الأبعاد تهدف إلى احتواء النفوذ الإيراني، والحفاظ على مكتسباتها الأمنية والسياسية، وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسة:

١. التمركز العسكري طويل الأمد: سعت واشنطن إلى تعزيز وجودها العسكري في العراق عبر إنشاء أو تطوير قواعد عسكرية كبرى، خاصة في المناطق الغربية القريبة من الحدود الإيرانية والسورية، وفي محيط مصادر الطاقة جنوبًا، بهدف السيطرة على عقد جغرافية استراتيجية وقطع خطوط الاتصال بين طهران ودمشق وبيروت، والتي تشكّل ما يُعرف بـ"محور المقاومة"[٢٤]. ويتوزع هذا التواجد على أكثر من اثنتي عشرة قاعدة، منها قاعدة عين الأسد في الأنبار، وقاعدة حرير في إقليم كردستان، إضافة إلى منشآت استخبارية ولوجستية متقدمة[٢٥].

٢. الاحتواء السياسي الناعم: خلال مرحلة ما بعد ٢٠١٧، سعت الإدارة الأمريكية إلى تعزيز دور القوى السياسية العراقية المعتدلة التي تبنّت خطابًا مصلحيًا يبتعد عن الاستقطاب الطائفي. وقد مثّلت حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي نموذجًا لهذا التوجّه، حيث حصلت على دعم أمريكي فني وسياسي، شمل تقديم استشارات، وتمويل برامج إعلامية وتوعوية، وتنشيط المجتمع المدني، ولا سيّما عبر حملات على وسائل التواصل الاجتماعي. كما دعمت واشنطن برامج تبادل مدني وثقافي تستهدف فئة الشباب، وفي مقدمتها برنامج "**تبادل قادة الشباب العراقيين**" (IYLEP)، الذي يهدف إلى تنمية مهارات القيادة والوعي المدني لدى المشاركين من خلال زيارات ميدانية إلى الولايات المتحدة وبرامج تدريبية متخصصة في الديمقراطية وحقوق الإنسان[٢٦]. وقد أسهمت هذه البرامج في تمكين قطاعات من النخب المدنية العراقية، وتعزيز حضور أصوات إصلاحية داخل العملية السياسية، خاصة خلال انتخابات ٢٠١٨، في إطار سياسة "الاحتواء الناعم" التي تتّبعها الولايات المتحدة في مراحل ضعف التواجد العسكري المباشر[٢٧].

٣. بناء شبكة ردع إقليمية – داخلية: إن تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في العراق يخدم أهدافًا تتجاوز الردع التقليدي لإيران، فالعراق يمثل بوابة جيوسياسية للشرق الأوسط، ويمنح الولايات المتحدة قدرة على التأثير في موازين القوى في الخليج وسوريا وتركيا، وتسعى واشنطن من خلال قواعدها المنتشرة إلى الحفاظ على التفوق الاستراتيجي في مواجهة تصاعد نفوذ الميليشيات المدعومة من إيران، كما تستخدم هذا الوجود كأداة ردع مرنة لأي تصعيد محتمل مع طهران[٢٨].

وتكشف دراسات مراكز الأبحاث الأمريكية أن وجود الولايات المتحدة العسكري يُشكّل جزءًا من بنية استراتيجية أوسع تهدف إلى تقويض الهيمنة الإيرانية، مع تعزيز الاستقرار في مناطق محورية. كما تسعى واشنطن إلى بناء تحالفات محلية تدعم هذا التوجه، خاصة في المحافظات السنية والكردية التي أبدت تخوفًا من سيطرة الفصائل المسلحة المدعومة من إيران[٢٩].

رسم رقم (١) يوضح توزيع أماكن ومهام القواعد الأمريكية في العراق [٣٠].

وترى الولايات المتحدة أن مرحلة ما بعد القضاء العسكري على تنظيم "داعش" تمثل فرصة استراتيجية لإضعاف النفوذ الإيراني المتصاعد داخل العراق، لا سيما من خلال التصدي للميليشيات المرتبطة بطهران، والتي باتت تُعد أذرعًا مؤثرة في الأمن والسياسة والاقتصاد العراقي، وترتكز المقاربة الأمريكية على استثمار المزاج الشعبي الرافض لهذا النفوذ، والذي تعزز في أعقاب احتجاجات تشرين ٢٠١٩، من خلال دعم وتغذية تيارات وطنية عابرة للطائفية قادرة على صياغة مشروع وطني مضاد للمشروع الإيراني. وتُعد مسألة تنمية "الصد الطائفي" تجاه الهيمنة الإيرانية من أبرز أولويات واشنطن، حيث يُعوّل على بروز حركات وطنية مستقلة من مختلف المكونات العراقية، شرط أن تحظى بدعم إقليمي ودولي يوفر لها الحماية والزخم السياسي والإعلامي المطلوب[٣١].

لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى التأكيد على التزامها المستمر بالوجود والدعم في العراق، لا سيما في مرحلة ما بعد "داعش"، من خلال عدد من الأدوات المعلنة. فهي تركز على استمرار برامج التدريب والتجهيز للقوات العراقية، ودعم المؤسسات الأمنية، وتقديم المشورة العسكرية، إلى جانب تعزيز التمثيل الدبلوماسي وتفعيل المشاريع التنموية، ويُعد هذا النهج بمثابة رسالة طمأنة للحكومة العراقية وشركاء الولايات المتحدة من القوى السياسية الفاعلة، مفادها أن واشنطن لا تنوي التخلي عنهم، وأن الشراكة الأمنية والعسكرية معها يمكن أن تكون خيارًا موثوقًا لموازنة النفوذ الإيراني. ويمكّن هذا الانخراط السياسي–الأمني القيادات العراقية من اتخاذ مواقف أكثر استقلالية وتحوّطًا حيال الضغوط الإيرانية، ويساهم في تقوية الخطاب الوطني الداعي إلى التوازن في العلاقات الدولية للعراق[٣٢].

أدركت الولايات المتحدة أن النفوذ الإيراني في العراق لم يعد مقتصرًا على الدعم غير الرسمي لوكلاء محليين، بل تطور إلى ما يمكن تسميته بـ"إدماج التشيّع"، أي إدماج الفصائل المسلحة الشيعية ضمن المؤسسات الرسمية للدولة، ما يمنحها غطاءً قانونيًا وشرعية سياسية. هذا التحول مكّن تلك الجماعات من تعزيز نفوذها والوصول إلى مراكز القرار بقوة الأمر الواقع، بما في ذلك استخدام العنف عند الضرورة، من منظور واشنطن، يُعد هذا المسار من أخطر أدوات التغلغل الإيراني في الدولة العراقية، وهو ما يجعل التصدي له من أولويات الاستراتيجية الأمريكية في المرحلة الراهنة [٣٣].

وتركّز الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع إيران، لا سيما في مرحلة ما بعد "داعش"، على توظيف العقوبات الاقتصادية كأداة مركزية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة: أولًا، تعديل الاتفاق النووي الإيراني بما يحدّ من قدرات طهران النووية؛ وثانيًا، كبح سلوكها الإقليمي المتوسع في الشرق الأوسط؛ وثالثًا، تقليص تهديداتها الصاروخية العابرة للحدود. ومع ذلك، فإنّ هذه الأهداف لا يمكن بلوغها من خلال العقوبات فقط، ما دفع الولايات المتحدة إلى تبني مقاربة شاملة توظف أدوات دبلوماسية وعسكرية واستخبارية ضمن استراتيجية الضغط القصوى ضد إيران ووكلائها في الإقليم، وخصوصًا في العراق وسوريا ولبنان واليمن، حيث تملك طهران نفوذًا متزايدًا عبر جماعات مسلحة مدعومة ماليًا وتسليحيًا من الحرس الثوري الإيراني[٣٤].

وقد أكدت تقارير أمريكية أن فعالية هذه المقاربة ترتبط بقدرة واشنطن على تقليص الموارد المالية والتسليحية التي توظفها إيران لدعم هذه الجماعات، معتبرة أن تجاهلها قد يجعل من استراتيجية تعديل السلوك الإيراني مقاربة ناقصة وربما فاشلة[٣٥].

في المقابل، سعت إيران إلى تحصين أدوات نفوذها في العراق، من خلال الدفع نحو مأسسة قوات الحشد الشعبي، عبر دمجها في بنية الدولة العراقية. ففي ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٦، أصدر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي قرارًا بضم الحشد إلى المؤسسة العسكرية، تلاه تصويت مجلس النواب العراقي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ على قانون "هيئة الحشد الشعبي"، بأغلبية ١٧٠ نائبًا من أصل ٢٠٨، مانحًا هذه الهيئة الشخصية المعنوية الكاملة، وربطها بالقائد العام للقوات المسلحة[٣٦].

ويُعدّ هذا التحول أحد أبرز إنجازات إيران في تثبيت نفوذها في العراق، إذ أصبحت قوات الحشد الشعبي قوة استراتيجية تدخل في الحسابات الأمنية والسياسية الداخلية، فضلاً عن موقعها المتقدم في معادلات توازن القوى الإقليمية، بما يشكّل تهديدًا مباشرًا للمصالح الأمريكية وحلفائها في المنطقة[٣٧].

وتُعد عملية دمج قوات الحشد الشعبي في مؤسسات الدولة العراقية إحدى أبرز النقاط المفصلية في الصراع الأميركي–الإيراني داخل العراق. إذ ترى الولايات المتحدة أن هذا الإدماج يمنح إيران شرعية متزايدة لنفوذها العسكري داخل النظام الرسمي العراقي، ويجعل من وكلائها أدوات رسمية تؤثر في القرار السيادي، لا سيما أن الحشد يضم فصائل ذات ولاء عقائدي وسياسي مباشر لطهران التي صنّفها الكونغرس الأمريكي جماعة إرهابية في ٢٠١٩. وتُعد هذه الفصائل الأكثر تأثيرًا وتسليحًا، وقد تلقت دعماً مباشراً من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، كما تحوّلت بعض هذه الفصائل إلى أذرع سياسية فاعلة داخل البرلمان العراقي[٣٨].

وتشير مراكز بحثية أميركية إلى أن دمج هذه الفصائل داخل المؤسسات الرسمية كان ثمرة إستراتيجية طويلة الأمد اعتمدتها إيران لتعزيز حضورها عبر أدوات مزدوجة، عسكرية وسياسية، تحت غطاء الشرعية، وتُمكّنها من الضغط في مواجهة أي مسعى أميركي لإعادة التوازن الداخلي العراقي بعيدًا عن الهيمنة الإيرانية(٣٩).

ومن زاوية مقابلة، يُنظر إلى هذا الدمج في العراق – من قبل أطراف محلية وإقليمية – باعتباره مسارًا محفوفًا بالمخاطر، إذ إن إعطاء الشرعية لهذه الفصائل يمكّنها من تقويض استقلالية القرار الأمني العراقي، ويفتح الباب أمام عسكرة إضافية للفضاء السياسي، ويقوّض مساعي الدولة نحو بناء جيش وطني موحد. وتُظهر تقارير محلية أن أغلب قرارات التعيين والتسليح والانتشار لهذه الفصائل ما زالت تُصاغ بعيدًا عن قيادة الجيش الرسمية، ما يدلّ على استمرار الارتباط المباشر بطهران(٤٠).

وبهذا، تنظر الولايات المتحدة إلى خطوة الدمج كجزء من معركة النفوذ الإقليمي، إذ ترى أن بقاء هذه الفصائل ضمن الدولة يُعقّد خياراتها الإستراتيجية، خاصة وأنها أصبحت لاعبًا سياسيًا وعسكريًا يمتلك جمهورًا وتأثيرًا في صناعة القرار، بما يُعطل مشاريع واشنطن لإعادة التوازن السياسي في العراق بعد "داعش"(٤١).

واستمرارًا لسياسة إيران حيال العراق، مثّلت انتخابات عام ٢٠١٨ لحظة مفصلية لتثبيت نفوذها وترسيخ مكاسبها الاستراتيجية بعد مرحلة "داعش". ومع بروز الحاجة إلى تشكيل حكومة جديدة، كثّفت طهران جهودها لترتيب البيت السياسي العراقي بما يضمن هيمنة حلفائها على مقاليد الحكم. وقد تمثّل ذلك بالسعي إلى صناعة "الكتلة النيابية الأكبر"، وهي الآلية الدستورية المعتمدة لاختيار رئيس الوزراء، عبر تجميع تحالفات موالية لإيران على غرار تحالف "الفتح"، الذي يضم أجنحة سياسية لفصائل الحشد الشعبي، وتحالفات أخرى كـ"دولة القانون" بزعامة نوري المالكي(٤٢).

في المقابل، حاولت الولايات المتحدة الدفع باتجاه دعم تكتلات أكثر اعتدالًا، مثل تحالفي "النصر" بزعامة حيدر العبادي. غير أن حسم الكتلة الأكبر لم يُحسم لصالح طرف بعينه، ما دفع إلى اختيار مرشح تسوية هو عادل عبد المهدي، والذي رأت فيه بعض الأوساط السياسية رجل توازن، بينما اعتبرته دوائر أميركية أقرب إلى الخط الإيراني(٤٣).

وبذلك استطاعت إيران الحفاظ على حضورها السياسي والأمني والاقتصادي في العراق بعد انتخابات ٢٠١٨، حيث تمكن تحالف الفتح من حصد عدد مهم من المقاعد، وساهم في صياغة ملامح الحكومة الجديدة، وشكل مع آخرين ما بات يُعرف بـ"تحالف البناء"، وهو تكتل ذي طابع موالٍ لإيران، سواء من حيث الخطاب السياسي أو الاصطفاف الإقليمي. ولم تكن هذه النجاحات الإيرانية بمعزل عن استثمار أدوات القوة الناعمة والخشنة، حيث قامت طهران بتوظيف العلاقات العقائدية والتمويلية والتنظيمية مع الأحزاب والمليشيات الحليفة لضمان تنسيق المواقف داخل البرلمان وخارجه، ما منحها تأثيرًا واسعًا في مسارات التعيينات الوزارية، والسياسات الأمنية، ومواقف العراق الخارجية، لا سيما في المحافل العربية والدولية الحساسة(٤٤).

يُظهر تحليل سلوك كلٍّ من الولايات المتحدة وإيران في العراق تباينًا في مقاربات النفوذ، يتسم بدرجات متفاوتة من المباشرة والتداخل مع الفاعلين المحليين. فالولايات المتحدة تميل إلى تعزيز حضورها عبر قنوات مؤسسية ومدنية، من خلال برامج الدعم الفني، والتعاون الأمني، والشراكات التعليمية والثقافية، مع التركيز على تعزيز استقرار الدولة ومؤسساتها، وإن كان ذلك غالبًا يتم عبر أدوات غير معلنة بشكل كامل، أو عبر منظمات وسيطة. أما إيران، فتتبنّى مقاربة مغايرة تستند إلى بناء شبكات نفوذ غير رسمية عبر أطراف محلية ترتبط بها أيديولوجيًا وسياسيًا، وهو ما يمنحها مرونة في التأثير دون تحمل كلفة الانخراط المباشر. وقد مكّن هذا النهج طهران من تشكيل مساحات نفوذ داخلية، سواء عبر الأحزاب أو الجماعات المسلحة، ضمن ما يُعرف بنموذج "النفوذ غير المتماثل."

وتُظهِر الوقائع أن إيران تميل إلى بناء شبكة نفوذ تعتمد على الولاء العقائدي والسياسي، بينما تعتمد واشنطن على شبكة مصالح أمنية واقتصادية مؤسسية. لكن هذا التباين لا يُخفي التقاطع بين المشروعين عند نقطة أساسية: استخدام العراق كساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، وهو ما أضعف سيادة القرار الوطني، وكرّس حالة "الدولة الهشة" العاجزة عن إدارة التوازنات الداخلية بمعزل عن التأثير الخارجي.

لقد شكّلت مرحلة ما بعد "داعش" لحظة مفصلية أعادت رسم ملامح الصراع الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإيران على الساحة العراقية، حيث سعى كل طرف إلى تثبيت قواعد نفوذه عبر أدوات مغايرة ورهانات متباينة. فبينما تمسكت الولايات المتحدة باستراتيجية "الاحتواء المرن" لإيران عبر دعم المؤسسات الرسمية وبناء القدرات الأمنية ومواجهة الميليشيات بالوسائل السياسية والعقوبات الاقتصادية، ركّزت إيران على "التغلغل البنيوي" داخل مفاصل الدولة والمجتمع من خلال الميليشيات الموالية والأحزاب السياسية الحليفة، وشرعنة وجودها داخل النظام السياسي.

إن هذا التباين في المنطلقات والأدوات والأهداف خلق ازدواجًا في بنية السلطة، وأدى إلى تصادم غير مباشر في كثير من الأحيان، بما يهدد استقرار الدولة العراقية ويقوّض فرص استعادتها لسيادتها الكاملة. كما أن تفاقم التنافس الإقليمي والدولي في العراق يُنذر بتحويله إلى ساحة صراع طويلة الأمد، ما لم يُعاد ضبط هذا التنافس على قاعدة احترام السيادة، وترك مساحة لخيارات وطنية مستقلة تعبّر عن الإرادة العراقية الخالصة.

ثالثًا// مسار التنافس الأمريكي – الإيراني في العراق خلال احتجاجات تشرين ٢٠١٩: تمثل احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ امتدادًا طبيعيًا للتفاعلات التي سبقت هذه المرحلة، سواء من حيث تصاعد الصراع الأمريكي – الإيراني في العراق أو من حيث تعقّد المشهد السياسي الذي تَشكَّل عقب هزيمة "داعش". فقد كشفت تلك الاحتجاجات الشعبية عن عمق الأزمة البنيوية للنظام السياسي العراقي، الذي أُنهك بفعل التدخلات الخارجية، خصوصًا المنافسة الشرسة بين واشنطن وطهران التي تناولناها في المحاور السابقة.

انطلقت هذه الاحتجاجات، التي تُعد الأكبر منذ ٢٠٠٣، في بغداد ومدن الجنوب ذات الغالبية الشيعية، رافعة شعارات تُدين الفساد والبطالة، قبل أن تتحول إلى رفض صريح للهيمنة الإيرانية ونفوذ الفصائل المسلحة المرتبطة بها، وقد تصاعدت حدة التظاهرات مع إحراق القنصلية الإيرانية في النجف، ما جعلها مؤشراً واضحًا على تحوّل الرأي العام الشيعي تجاه الدور الإيراني في العراق(٤٥).

لقد جاءت هذه الانتفاضة في سياق تصدعات سياسية بين كتلتي "الإصلاح" و"البناء"، حيث انقسمت الساحة الشيعية بين تيارات ترفض النفوذ الأمريكي والإيراني معًا، وأخرى تميل بوضوح إلى أحد الطرفين. هذا الانقسام الداخلي وفّر فرصة للأطراف الخارجية لتعزيز حضورها، فواشنطن رأت في هذه الاحتجاجات أداة غير مباشرة للضغط على إيران، بينما تعاملت طهران معها كتهديد مباشر لمشروعها السياسي في العراق(٤٦).

لقد جاء توقيت انطلاق احتجاجات تشرين في لحظة حرجة من تاريخ العراق السياسي، إذ كان البلد حينها ساحة رئيسة للتجاذب بين الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى تقويض النفوذ الإيراني، وبين المساعي الإيرانية لتكريس نفوذها وتعويض ما خسرته بفعل العقوبات الأمريكية. وفي هذا السياق، تبنّت بعض الأطراف الشيعية الموالية لإيران رواية مؤامراتية تربط بين المظاهرات وبين ما سمّته "المشروع الأمريكي لزعزعة محور المقاومة"، متهمة واشنطن بتوجيه هذه الاحتجاجات عبر السفارة الأمريكية وبعض النشطاء ومنصات التواصل الاجتماعي(٤٧).

في المقابل، اتسم الموقف الأمريكي في بدايات الاحتجاجات بالحذر الشديد، فرغم أن الاحتجاجات مثلت فرصة استراتيجية لإضعاف النفوذ الإيراني في العراق، فإن واشنطن تجنبت التدخل العلني خشية اتهامها بتأجيج الشارع الشيعي، ومع ذلك، فقد عبّرت رسميًا، بعد مضي أكثر من شهر على انطلاق التظاهرات، عن قلقها من قمع المتظاهرين، ودعت الحكومة العراقية إلى وقف العنف والقيام بإصلاحات حقيقية، بما في ذلك إجراء انتخابات مبكرة(٤٨).

يمكن تفسير هذا التردد الأمريكي بأنه نابع من إدراك واشنطن لتعقيد البيئة العراقية، إذ أن أي دعم مباشر للمظاهرات قد يُستخدم من قبل طهران كذريعة لتأليب الرأي العام الشيعي على "المخطط الأمريكي"، ما قد يُفقد المظاهرات مشروعيتها الشعبية، ويحوّلها إلى ساحة تصفية حسابات دولية(٤٩).

لقد حاول الفاعل الأمريكي اتباع استراتيجية مزدوجة في التعامل مع احتجاجات تشرين؛ فهو من جهة يتجنب الظهور كطرفٍ داعم بشكل مباشر للحراك الشعبي، اتقاءً لتهمة "التدخل الخارجي"، التي غالبًا ما تُستخدم من قبل الأطراف المقربة من إيران لنزع الشرعية عن المتظاهرين، ومن جهة أخرى يسعى إلى توظيف هذه الاحتجاجات لصالحه، بوصفها لحظة مناسبة لإعادة ترتيب النفوذ داخل العراق بعد أن فقدت الولايات المتحدة الكثير من نفوذها السياسي لصالح إيران خلال العقد الماضي(٥٠).

ويتماشى هذا التوجه مع مفهوم **"القيادة من الخلف(Leading from behind)** " الذي وصفته الدراسات الاستراتيجية الأمريكية، فبدلًا من الاستلام المباشر لمقبض القيادة، تُركت المبادرة

للجهات المحلية، بينما وفرت واشنطن نفوذًا غير مباشر عبر دعم الإعلام والمجتمع المدني، بهدف تأكيد استقلالية الحراك وزيادة الضغط على أدوات الطهران السياسية والميليشيوية، هذا الأسلوب يسمح للولايات المتحدة بتوجيه الدفة السياسية بشكل غير ظاهر، بما يقلل من احتمالات استخدام إيران لاتهامها بتوجيه الفوضى، في حين يساهم في تعزيز خطاب إصلاحي وديمقراطي داخل العراق يتقاطع مع مصالحها الإقليمية ويضعف من هيمنة الفصائل المدعومة إيرانيًا(٥١).

وفي هذا السياق، برزت بعض المؤشرات إلى وجود دعم أمريكي غير معلن لبعض المؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني التي نشطت خلال تلك الاحتجاجات، عبر برامج تمويل خارجي وتدريب القيادات الشبابية، وهو ما دفع طهران إلى توجيه اتهامات مباشرة لواشنطن بالوقوف وراء "مخطط الفوضى"(٥٢).

وعليه، يمكن القول إن الولايات المتحدة نظرت إلى حراك تشرين ليس فقط كاحتجاج اجتماعي نابع من واقع داخلي مأزوم، بل كرافعة سياسية واستراتيجية ضمن إطار أوسع لمحاولة كبح الهيمنة الإيرانية في العراق، بما يتناغم مع مخرجات استراتيجيتها ما بعد "داعش"، والتي أكدت على ضرورة تفكيك النفوذ الإيراني تدريجيًا دون مواجهة مباشرة كما ورد في المحور السابق.

لقد اتسم الموقف الإيراني من احتجاجات تشرين ٢٠١٩ بالعدائية الصريحة، إذ رأت طهران في هذا الحراك تهديدًا مباشرًا لنفوذها المتصاعد في العراق، واعتبرته مؤامرة خارجية تستهدف "جبهة المقاومة"، تقف خلفها واشنطن وتل أبيب وبعض العواصم الخليجية، وقد تبنّى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، علي خامنئي، هذا الخطاب بصيغ شديدة الحدة، حين صرّح علنًا بأن "أعداء إيران يسعون إلى ضرب العلاقة بين الشعبين الإيراني والعراقي"، وأوصى "الغيورين على العراق ولبنان أن يعالجوا أعمال الشغب التي تسببت بها أمريكا والكيان الصهيوني وأموال بعض الدول الرجعية"(٥٣).

هذا التصريح يعكس إدراكًا عميقًا في طهران بأن اتساع رقعة الاحتجاجات إلى معاقل النفوذ الشيعي، مثل النجف وكربلاء، إنما يمثل نذر تحول داخلي خطير يهدد أدواتها الأيديولوجية والسياسية في العراق، بل إن إحراق القنصلية الإيرانية في النجف مثّل ضربة رمزية لنفوذها الديني والسياسي، دفعتها إلى تكثيف الضغط على الحكومة العراقية لضبط الشارع واتخاذ إجراءات أمنية حاسمة ضد المتظاهرين(٥٤).

وبحسب بعض التحليلات، فإن طهران تعاملت مع انتفاضة تشرين ليس فقط كحراك محلي، بل كجزء من حرب غير متكافئة تستهدف إضعاف حضورها في قلب الهلال الشيعي. ومن هنا جاء توجيه الاتهام بشكل مباشر للولايات المتحدة وإسرائيل، تمهيدًا لتبرير الرد الأمني عبر الفصائل المسلحة المرتبطة بها، وتجنيب نفوذها أي خسائر استراتيجية محتملة في البيئة العراقية(٥٥).

ان احتجاجات تشرين ٢٠١٩ في العراق تُظهر عمق التناقض الاستراتيجي بين واشنطن وطهران داخل الساحة العراقية، فالولايات المتحدة رأت في هذه الانتفاضة فرصة لإعادة تشكيل الخارطة السياسية والاجتماعية في العراق بما يحدّ من النفوذ الإيراني، عبر دعم ناعم وغير مباشر للقوى الشبابية والمدنية، والعمل على تشجيع إصلاحات سياسية تضعف من قبضة الأحزاب التقليدية الموالية لطهران، ورغم حذر

واشنطن في إعلان دعمها العلني للمحتجين، فإن تصريحاتها ومواقفها اللاحقة أوحت بتبنّي سردية إصلاحية تؤطر المطالب الشعبية في سياق "تقويم المسار السياسي" والتخلص من "الفساد السياسي المرتبط بالخارج"[٥٦].

في المقابل، قرأت طهران هذه الموجة بوصفها تهديدًا وجوديًا لنفوذها في المنطقة، وليس مجرد حراك احتجاجي داخلي، لذلك تبنّت خطابًا عدائيًا تجاه التظاهرات، وشجعت قوى الدولة العميقة، ومن بينها فصائل مسلحة موالية لها، على وأد الحراك عبر وسائل القمع والاتهام والتشويه، تحت مظلة "حماية الاستقرار" و"التصدي للمؤامرة الغربية"[٥٧].

وهنا برز المشهد العراقي بوصفه ساحة اختبار مركبة للاستراتيجيتين الأميركية والإيرانية؛ الأولى تراهن على التفكك التدريجي للنفوذ الإيراني عبر الفعل الجماهيري والإصلاح السياسي، والثانية تراهن على تثبيت المكتسبات عبر أجهزة الدولة والفصائل المرتبطة بها. وبين هذا وذاك، بقي العراق في موقع هش، تُستنزف فيه طاقاته في معارك الاستقطاب الإقليمي، دون أن يمتلك أدوات فاعلة لصياغة معادلة توازن سيادي تعيد له المبادرة في تقرير مصيره.

ويُستخلص من هذا المشهد أن أي استراتيجية خارجية—سواء كانت أميركية أو إيرانية—لا يمكنها أن تحافظ على نفوذها في العراق دون قراءة دقيقة للمتغير الداخلي الذي أصبح أكثر وعيًا، وشراسة في رفض التبعية، وهو ما يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التفاعلات السياسية تُملي على الفاعلين الخارجيين إعادة صياغة أدواتهم بما يتواءم مع عراق لم يعُد كما كان قبل تشرين.

رابعًا// أثر التوتر الأمريكي – الإيراني على القوى العراقية ومواقفها منه: لا يمكن فهم ديناميات التفاعل العراقي مع التصعيد المستمر بين واشنطن وطهران بمعزل عن طبيعة العلاقات المتشابكة التي أرستها المرحلة ما بعد ٢٠٠٣، فقد تبيّن من المحاور السابقة أن العراق بات يمثل ساحة رئيسية للتنافس بين المشروعين الأمريكي والإيراني، حيث تسعى كل من العاصمتين إلى ترسيخ نفوذها عبر أدوات سياسية، أمنية، ومجتمعية، فبعد القضاء العسكري على تنظيم "داعش"، تحوّل الصراع في العراق إلى صراع نفوذ ونماذج حكم، وهو ما برز بوضوح في تناقض المقاربات الإيرانية والأمريكية تجاه قضايا العراق الداخلية، كما ظهر في: هندسة التحالفات السياسية، دعم الفاعلين المحليين، واستخدام أدوات القوة الناعمة والخشنة.

ويُعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، خاصة بعد اغتيال قائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس في بغداد مطلع عام ٢٠٢٠، نقطة تحول مركزية أثّرت على مجمل مواقف القوى العراقية، إذ أدت هذه الحادثة إلى تعرية التوازنات الدقيقة التي حكمت العلاقة بين بغداد وكل من واشنطن وطهران، وكشفت عن هشاشة المواقف الرسمية، وانقسام القوى العراقية بين محاور النفوذ المتنازعة.

إن تفكيك هذا الأثر لا يكتمل دون الوقوف على مواقف القوى المختلفة: الحكومية، الحزبية، الكردية والسنية، إضافة إلى القوى غير الرسمية والمجتمعية، وتحديد طبيعة سلوكها الاستراتيجي في ضوء هذا

التوتر، وسنقوم فيما يلي بتحليل موقف كل طرف من هذا التصعيد، وتحديد تداعياته على الاستقرار السياسي والمؤسسي في العراق، وعلى مستقبل التوازن في علاقات العراق الخارجية.

١ – الموقف العراقي الرسمي من التوتر الأمريكي – الإيراني: منذ العام ٢٠٠٣، تأسست العملية السياسية في العراق على توازن دقيق بين النفوذين الأمريكي والإيراني، وكان هذا التوازن بمنزلة المظلة التي وفّرت الغطاء لتشكيل الحكومات المتعاقبة، وقد اتسم الموقف الرسمي العراقي، المتمثّل في رؤساء الحكومات المتعاقبة، بالحذر الشديد في التعامل مع التوترات بين واشنطن وطهران، لا سيما أن كِلا القوتين تمتلكان أدوات تأثير عميقة في البيئة العراقية، سواء من خلال التمثيل الدبلوماسي، أو العلاقات مع الفصائل المسلحة، أو الاستثمار في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.

وعند تصاعد حدّة التوتر في أوائل عام ٢٠٢٠ بعد اغتيال الشهيدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس، وُضعت الحكومة العراقية، برئاسة عادل عبد المهدي آنذاك، في موقف معقد، فقد جاء الحدث بينما كانت البلاد تمر بأزمة سياسية داخلية خانقة عقب احتجاجات تشرين، وقد حاول عبد المهدي لعب دور الوسيط بين الجانبين، داعيًا إلى التهدئة ومنع انزلاق العراق إلى ساحة صراع مباشر[٥٨].

ورغم محاولات الحياد، وجد العراق نفسه أمام ضغوط متزايدة من كلا الطرفين، فمن جهة، طلبت إيران موقفًا سياسيًا وبرلمانيًا واضحًا ضد الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وهو ما تُرجم فعليًا من خلال تصويت مجلس النواب العراقي في ٥ كانون الثاني ٢٠٢٠ على قرار يطالب الحكومة بإنهاء تواجد القوات الأجنبية في البلاد[٥٩]. ومن جهة أخرى، طالبت الإدارة الأمريكية، عبر وزير خارجيتها مايك بومبيو، بضمان حماية قواعدها وقنصلياتها ودبلوماسييها، وشددت على أن الحكومة العراقية مسؤولة عن ضبط المليشيات المسلحة التي استهدفت المصالح الأمريكية[٦٠].

يُظهر تحليل الخطاب السياسي الرسمي العراقي خلال هذه المرحلة أن الحكومة حاولت الالتزام بسياسة "الإمساك بالعصا من المنتصف"، لكنها اصطدمت بواقع معقد فرضته خريطة القوى الداخلية، لاسيما تصاعد نفوذ الفصائل المسلحة الموالية لطهران، كما عكست المواقف الحكومية رغبة في تجنّب الانجرار إلى خيار الحرب أو القطيعة مع أحد الطرفين، مع السعي إلى الحفاظ على العلاقات الثنائية مع كل من الولايات المتحدة وإيران، ومحاولة تهدئة التوتر عبر قنوات دبلوماسية متعددة.

وعليه، فإن الموقف الرسمي العراقي ظل مرتهنًا لمعادلة "الاستقرار مقابل الحياد"، مع إدراكه العميق أن انحيازه لأي من الطرفين قد يفقده أحد أعمدة توازنه الداخلي والخارجي، وهو ما جعل العراق في وضعية هشّة أمام أي تصعيد مستقبلي.

٢ – موقف القوى العراقية من التوتر الأمريكي – الإيراني: شكّل التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة وإيران اختبارًا حرجًا للقوى السياسية العراقية، التي تباينت مواقفها بين الانحياز الصريح، أو الحذر السياسي، أو الحياد البراغماتي، ويمكن تصنيف هذه القوى ضمن ثلاث فئات رئيسة: القوى الشيعية، القوى السُنية والكردية، والقوى غير الرسمية.

أ- القوى الشيعية: انقسام بين الاعتدال والمقاومة: انقسم البيت السياسي الشيعي بعد انتخابات ٢٠١٨ إلى معسكرين متنافسين: **تحالف الإصلاح** بقيادة التيار الصدري، الذي تجد فيه الولايات المتحدة بديلا عن القوى المدعومة بشكل مباشرة من ايران، و**تحالف البناء** الذي يضم فصائل موالية لإيران مثل منظمة بدر وعصائب أهل الحق وكتائب حزب الله[٦١]. وقد تصاعد التوتر بعد اغتيال سليماني والمهندس، ليُترجم في البرلمان العراقي من خلال قرار إخراج القوات الأمريكية، الذي دعمته كتلة البناء وأحزاب الحشد، بينما ترددت بعض قوى الإصلاح في الانخراط الكامل بالقرار[٦٢].

وتشير تقارير استراتيجية أمريكية إلى أن واشنطن لم تعد تفرّق بين "إيران" و"وكلائها الإقليميين"، بل أصبحت تنظر إليهم ككتلة واحدة تهدد المصالح الأمريكية في العراق وسوريا[٦٣]. وعلى هذا الأساس، ركزت الولايات المتحدة في استراتيجيتها الجديدة على مواجهة المليشيات العراقية الموالية لطهران بشكل مباشر، وهو ما بدا في العقوبات التي طالت قيادات من الحشد الشعبي، والإدراج بعض الفصائل على قوائم الإرهاب.

لكن المثير هو أن بعض قوى "الاعتدال"، مثل التيار الصدري، التي لطالما عارضت الهيمنة الإيرانية، تبنّت أيضًا خطابًا مناهضًا للوجود الأمريكي بعد عملية الاغتيال، وقادت مظاهرات "مليونية" في بغداد تطالب بخروج القوات الأجنبية، ما يعكس تذبذبًا واضحًا في التموضع السياسي، وربما سعيًا لموازنة الخطاب أمام جمهورها الشيعي الغاضب[٦٤].

وبمرور الوقت، أظهرت إيران قدرة عالية على اختراق هذا المعسكر، عبر ضغوط سياسية، وتحالفات برلمانية، وعمليات استقطاب، كان أبرزها انتقال قوى من "الإصلاح" إلى "البناء"، ما أدى إلى تفكيك الجبهة التي كانت تراهن عليها واشنطن لتقليص نفوذ طهران بعد داعش[٦٥].

ب- القوى السُنية والكُردية: حذر استراتيجي وتوجس متبادل: تتفق القوى السُنية والكُردية على ضرورة استمرار الوجود الأمريكي في العراق، وإن اختلفت الدوافع، فالكُرد، من موقعهم كشركاء تقليديين لواشنطن، ينظرون إلى القواعد الأمريكية في أربيل كضمانة لأمن الإقليم، ووسيلة للضغط على بغداد وطهران[٦٦]. أما السُنة، الذين واجهوا تهميشًا واسعًا بعد ٢٠٠٣، فيرون في الحضور الأمريكي توازنًا ضروريًا أمام تغوّل الفصائل الموالية لإيران، لاسيما في مناطقهم. وقد حاولت هذه القوى عرقلة تمرير قرار البرلمان القاضي بإخراج القوات الأجنبية، لكنها فشلت أمام الأغلبية الشيعية[٦٧]. ويدرك الطرفان (السُني والكُردي) أن أي انسحاب أمريكي سيفسح المجال أكثر لهيمنة إيران ووكلائها، ما يقلّص قدرتهم التفاوضية ويضعف مواقعهم ضمن معادلة الحكم.

ج- القوى غير الرسمية: المرجعية الدينية والنخب والجمهور المستقل: برزت القوى غير الرسمية في العراق، وعلى رأسها المرجعية الدينية في النجف الأشرف، إلى جانب النخب الأكاديمية والمدنية وقطاعات من الجمهور المستقل، بوصفها ركيزة معنوية وسياسية موازنة وسط تصاعد الاستقطاب الأمريكي–الإيراني بعد عام ٢٠٠٣. وقد عبّرت هذه الأطراف عن رفض متنامٍ لتحويل العراق إلى ساحة تصفية حسابات إقليمية، محذّرة من مخاطر التبعية وغياب القرار الوطني المستقل.

تميّز موقف المرجعية النجفية، بقيادة السيد علي السيستاني، بالحذر والاتزان، حيث أكّد مرارًا على رفض أي تدخل خارجي، إيرانيًا كان أم أمريكيًا، داعيًا إلى احترام إرادة العراقيين وسيادتهم السياسية[٦٨]. وقد تجلّى هذا الموقف بشكل أوضح خلال احتجاجات تشرين ٢٠١٩، حيث دعمت المرجعية مطالب المتظاهرين، ودعت إلى إصلاحات جذرية في النظام السياسي، بما يشمل إعادة النظر في قانون الانتخابات وضبط السلاح خارج إطار الدولة، في مواجهة سرديات القوى المرتبطة بطهران التي اتهمت المحتجين بـ"العمالة للأجنبي"[٦٩].

يمثل هذا الموقف امتدادًا لرؤية مدرسة النجف الفقهية التي تفصل بين الدين والسياسة، على خلاف مدرسة قم، التي تميل إلى تصدير "ولاية الفقيه" كمنظومة عابرة للحدود. وهذا التمايز الفقهي–السياسي ساهم في تعزيز صورة النجف كمركز مرجعي مستقل، يُعبّر عن الخصوصية العراقية في مواجهة الضغوط الخارجية[٧٠].

بالموازاة، عبّرت النخب الأكاديمية والمدنية عن خطاب وطني رافض للاصطفاف الإقليمي، مشددة على أولوية الإصلاح الداخلي بدل التمحور حول السياسات الخارجية. أما الجمهور المستقل، خاصة في محافظات الوسط والجنوب، فقد أظهر ميولًا واضحة لتجاوز الثنائية الأمريكية–الإيرانية، متمسكًا بالهوية الوطنية كخيار جامع، ورافضًا للخطابات الطائفية والحزبية الضيقة[٧١].

ورغم افتقار هذه القوى لأدوات النفوذ الصلب، فإنها تمثّل طاقة اجتماعية كامنة قادرة على التأثير في مسار الدولة إذا ما تم استثمارها ضمن مشروع وطني واضح المعالم. غير أن استمرار الهشاشة المؤسسية، وغياب رؤية سياسية متكاملة، جعلا هذه الأصوات المستقلة خارج دائرة التأثير الفاعل في معادلة الحكم.

ويؤكد التحليل المقارن للمواقف الرسمية وغير الرسمية أن العراق لا يزال محكومًا بـ"استقطاب مزدوج"، تُصارع فيه واشنطن لتقليص نفوذ طهران، بينما تعزز الأخيرة حضورها عبر حلفاء محليين. وفي ظل هذا المشهد، يُعد صوت المرجعية والمجتمع المدني أحد المداخل القليلة المتبقية لاستعادة التوازن السيادي، شريطة ترجمته إلى فعل سياسي منظم ومؤسسي قادر على كسر هيمنة المحاور المتصارعة.

إن هذا التداخل بين التوجهات الداخلية والخارجية يبيّن أن أثر التوتر الأميركي – الإيراني لا يتجسد فقط في السياسات العليا، بل في البنى الداخلية للنظام السياسي العراقي نفسه، حيث كل تصعيد إقليمي يعيد رسم خريطة التحالفات، ويعمّق من أزمة السيادة والقرار الوطني.

هذا الانقسام الحاد في الداخل العراقي، والموقف المتذبذب للسلطة، يمثل امتدادًا منطقيًا لما تمّ تناوله في المحاور السابقة؛ فبينما سعت الولايات المتحدة إلى توظيف الانفتاح السياسي بعد "داعش" لإعادة تشكيل التحالفات المحلية لصالحها، عملت إيران على تحصين نفوذها بتعزيز أدوار الميليشيات والكتل الموالية داخل مفاصل الدولة، وقد زادت احتجاجات أكتوبر ٢٠١٩ من تعقيد المشهد، حيث حاول كلٌّ من واشنطن وطهران توظيفها وفقًا لاستراتيجيته الخاصة، مما جعل الشارع العراقي مرّة أخرى ساحة لصراع إرادات إقليمية ودولية.

وبناءً على ما سبق، يبدو أن مستقبل العراق مرهون بقدرته على التحرر من منطق المحاور وتأسيس استراتيجية وطنية مستقلة، تحمي السيادة وتعيد الاعتبار لمكانة الدولة، بعيدًا عن الاستقطاب الأميركي – الإيراني الذي مزّق التوافق الداخلي وزعزع الثقة المجتمعية في النظام السياسي القائم.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، وبعد تناول معمّق لأبعاد الاستراتيجيتين الأمريكية والإيرانية في العراق ما بعد تنظيم "داعش"، وتفكيك طبيعة الاحتجاجات الشعبية ومواقف القوى المحلية من التوتر الإقليمي، تبرز جملة من المؤشرات الدالة على تعقيد المشهد العراقي وتداخله مع الصراع الجيوسياسي الأوسع بين واشنطن وطهران.

لقد اتّضح من خلال المعالجة الموضوعية أن الساحة العراقية لم تكن مجرّد ميدان لتصفية الحسابات بين طرفين خارجيين فحسب، بل تحوّلت إلى بيئة تعكس هشاشة التوازنات الداخلية، وضعف البُنية السياسية والأمنية، وانقسام المواقف الوطنية، في ظل غياب مشروع جامع يعيد الاعتبار للمصلحة العراقية العليا كإطار حاكم للقرار السياسي.

ولأنّ الظاهرة المدروسة في هذا البحث لا يمكن قراءتها بمعزل عن مسار التحوّلات الإقليمية، ولا عن تطلعات المجتمع العراقي نحو التغيير، فإن الوقوف عند **النتائج والتوصيات التالية** لا يُعدّ خلاصة فنية للبحث فقط، بل هو محاولة لبلورة رؤية تحليلية تساعد في فهم الديناميات الفاعلة، واقتراح سبل التعامل معها، بما يضمن بناء سياسة وطنية متوازنة، وموقف استراتيجي مستقل في بيئة مضطربة.

أولاً: النتائج:

١. **الصراع الأمريكي–الإيراني في العراق ليس وليد اللحظة**، بل هو امتداد لمرحلة ما بعد ٢٠٠٣، حيث سمح الفراغ الاستراتيجي بتمدد نفوذ الطرفين عبر أدوات سياسية وعسكرية واقتصادية، لكن ما بعد داعش شكّل مرحلة أكثر احتدامًا.

٢. **استراتيجية إيران اتسمت بالثبات والاختراق العميق** لمؤسسات الدولة العراقية من خلال الميليشيات والأحزاب الحليفة، بينما اتسمت **الاستراتيجية الأمريكية بالتذبذب والتراجع التدريجي**، مع محاولات انتقائية لإعادة التموضع عبر أدوات ناعمة.

٣. **احتجاجات تشرين ٢٠١٩ مثّلت لحظة مفصلية** أربكت التوازن الإيراني داخل العراق، وساهمت في تصاعد خطاب شعبوي مناهض للتدخلات الخارجية، ما دفع الطرفين لإعادة تقييم أدوات التأثير، مع ميل واشنطن لاستثمار الغضب الشعبي، وميل طهران إلى القمع والاتهام بالخيانة.

٤. **عملية اغتيال الشهيدين (سليماني والمهندس) مثّلت نقطة تحوّل حاسمة** دفعت نحو استقطاب داخلي حاد، وانكشاف واضح لحدود "التوازن" الذي حاولت بغداد الحفاظ عليه، وأظهرت عجز الدولة عن الإمساك بمفاصل القرار السيادي.

٥. **مواقف القوى العراقية اتسمت بالتشظي والانقسام:** فالقوى الشيعية انقسمت بين محور المقاومة ومحور الدولة، فيما اتخذ الكرد والسنة موقف الحذر والترقب، أما الجمهور والنخب المدنية فقد أظهروا رفضًا مزدوجًا للنفوذين معًا.

ثانيًا: التوصيات

١. **تبنّي سياسة خارجية متوازنة وواضحة** تحصّن القرار العراقي من الضغوط المتقابلة، وتستند إلى مبدأ الحياد الإيجابي، مع تعزيز علاقات العراق الإقليمية والدولية على أساس المصلحة الوطنية أولاً.

٢. **إعادة بناء العقيدة الأمنية للدولة العراقية** على أساس احتكار السلاح، وفكّ الارتباط بين المؤسسة العسكرية والولاءات الحزبية أو الطائفية، بما يعزز من مركزية القرار الأمني ويحد من التدخلات الأجنبية.

٣. **تطوير بنية النظام السياسي باتجاه إنتاج معادلة تمثيلية جديدة** تتجاوز المحاصصة الطائفية، وتفتح المجال أمام صعود نخب مدنية وطنية قادرة على تمثيل المجتمع بفاعلية خارج منطق التبعية الدولية.

٤. **إطلاق حوار وطني شامل بين القوى العراقية الفاعلة** لتحديد موقف موحد من التواجد الأجنبي في العراق، ووضع استراتيجية انتقالية لتقليص هذا التواجد ضمن توافق وطني وسيادة حقيقية.

٥. **تبنّي رؤية استراتيجية لموقع العراق في التنافس الأمريكي–الإيراني**، تقوم على تحويل التهديدات إلى فرص، من خلال لعب دور الوسيط بدلًا من أن يكون ساحة نزاع.

الهوامش:

(1) Suzanne Maloney, The U.S.-Iran Rivalry: A New Normal, Brookings Institution, January 6, 2020, https://www.brookings.edu/articles/the-u-s-iran-rivalry-a-new-normal/.

(2) Kenneth Katzman, Kathleen J. McInnis, and Clayton Thomas, U.S.-Iran Conflict and Implications for U.S. Policy, Congressional Research Service, 2020, p. 1, https://fas.org/sgp/crs/mideast/R45795.pdf.

(3) International Crisis Group, The Iran-U.S. Trigger List: A Guide to Precipice Diplomacy, Middle East Report No. 212, 2020, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran/212-iran-us-trigger-list-guide-precipice-diplomacy.

(4) Kenneth Katzman, U.S.-Iran Conflict and Implications for U.S. Policy, pp. 5-7

(5) U.S. Department of State, Outlaw Regime: Iran's Destructive Activities, Iran Action Group Report, 2018, pp. 3–7, https://2u.pw/IYKFF.

(6) Kenneth Katzman, Iran: Internal Politics and U.S. Policy and Options, Congressional Research Service Report, 2019, p. 21, https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RL/RL32048

(7) Katzman, Iran: Internal Politics and U.S. Policy and Options, p. 27.

(8) U.S. Department of State, Outlaw Regime: Iran's Destructive Activities, Iran Action Group, 2018, https://www.state.gov/reports/outlaw-regime-irans-destructive-activities/.

(٩) محمود حمدي أبو القاسم، "عوامل القوة والضعف في الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، ٢٠١٨، ص٢٥–٢٨، https://rasanah-iiis.org.

(10) Kenneth Katzman, Iran's Foreign and Defense Policies, Congressional Research Service, 2019, pp. 12–13, https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RL/RL32048.

(١١) هيبة غربي، "التنافس الأمريكي الإيراني في العراق منذ سنة ٢٠٠٣"، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، العدد ٤، يونيو ٢٠١٩، ص١٢٠، https://democraticac.de/?p=61392.

([12]) U.S. Office of the Director of National Intelligence, Annual Threat Assessment of the U.S. Intelligence Community, February 2023, pp. 25–28, https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/assessments/ATA-2023-Unclassified-Report.pdf.

([١٣]) طلال عتريسي، المشروع الإيراني بين استراتيجيتي الهجوم والدفاع، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات المستقبل، العدد ٣، صيف ٢٠٠٦، ص١٥.

([١٤]) محمد عربي لادمي، التنافس التركي–الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط ١٩٩٦–٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤، ص١٢٤–١٢٥.

([15]) Katzman, Iran's Foreign and Defense Policies, pp. 3–17.

([١٦]) محمود حمدي أبو القاسم، مصدر سابق، ص١٧–١٨.

([17]) Katzman, Iran's Foreign and Defense Policies, 2019, pp. 5–6.

([18]) lbid, p. 27.

([١٩]) الميالي، أحمد عدنان، العراق بين مشروعين. شبكة النبأ للمعلوماتية، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٠، من: https://2u.pw/wBFNf

([20]) Seth G. Jones, Iran's Threat to the U.S. in Iraq. Center for Strategic and International Studies (CSIS), December 2020. https://www.csis.org/analysis/irans-threat-us-iraq.

([21]) Anthony H. Cordesman et al., The Outcome of Invasion: U.S. and Iranian Strategic Competition in Iraq. Center for Strategic and International Studies (CSIS), November 2011. https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/111128_Iran_Chapter_6_Iraq.pdf.

([22]) Knights, Iran's Expanding Militia Army in Iraq: The New Special Groups. Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch 3366, January 2021. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/irans-expanding-militia-army-iraq-new-special-groups.

([23]) Renad Mansour, The Popular Mobilization Forces and the Balancing of Formal and Informal Power. Carnegie Middle East Center, April 2018. https://carnegie-mec.org/2018/04/05/popular-mobilization-forces-and-balancing-of-formal-and-informal-power-pub-76034.

([24]) Cordesman et al., The Outcome of Invasion.

([25]) Jones, Iran's Threat to the U.S. in Iraq, Center for Strategic and International Studies (CSIS).

([26]) U.S. Embassy in Iraq, "Youth Exchanges: Iraqi Young Leaders Exchange Program (IYLEP)," accessed July 26, 2025, https://iq.usembassy.gov/youth-exchanges/

([27]) Carla E. Humud, Iraq: Issues in the 115th Congress, Congressional Research Service, Report No. R45025, December 11, 2017, https://www.everycrsreport.com/reports/R45025.html.

([28]) Knights, Iran's Expanding Militia Army in Iraq.

([29]) Mansour, The Popular Mobilization Forces and the Balancing of Formal and Informal Powe.

([٣٠]) موقع عربي٢١، "هذه القواعد الأمريكية في العراق وأماكن توزيعها (خريطة)"، ٤ كانون الثاني ٢٠٢٠، https://arabi21.com/story/1234907/

([٣١]) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، إيران وميليشياتها في العراق: النفوذ والمآلات (الرياض: المركز، ٢٠١٦)، ص ١٢٦.

(٣٢) مجموعة عمل مستقبل العراق، مستقبل العراق: تقرير سياسات لمراكز الفكر الأمريكية (واشنطن: معهد السلام الأمريكي، ٢٠١٧)، ص ١٥.

(٣٣) طلعت رميح، "عسكرة التشيّع"، الراصد الإلكترونية، العدد (٥١)، ١٠ كانون الثاني ٢٠١٦، ص٥. تم الاطلاع عليه من: http://cutt.us/jgbkY.

(34) Jones, Iran's Threat to the U.S. in Iraq, Center for Strategic and International Studies (CSIS).

(35) Cordesman et al., The Outcome of Invasion.

(٣٦) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، النفوذ الإيراني في العراق بعد داعش: أبعاد الاستراتيجية وآفاق التوازن، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٠١٦)، ص ١٢٩.

(37) Mansour, The Popular Mobilization Forces and the Balancing of Formal and Informal Power.

(38) Knights, Iran's Expanding Militia Army in Iraq.

(39) Jones, Iran's Threat to the U.S. in Iraq, Center for Strategic and International Studies (CSIS).

(٤٠) ريناد منصور، "الحشد الشعبي وموازنة السلطة الرسمية وغير الرسمية"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٥ نيسان ٢٠١٨، https://carnegie-mec.org/2018/04/05/popular-mobilization-forces-and-balancing-of-formal-and-informal-power-pub-76034.

(٤١) طلعت رميح، "عسكرة التشيّع"، مصدر سابق، ص ٥–٧.

(٤٢) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، التغلغل الإيراني في العراق: أدوات النفوذ واستراتيجيات المستقبل، الرياض: ٢٠١٩، ص ١٢٣–١٢٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٣١–١٣٢.

(44) Mansour, The Popular Mobilization Forces and the Balancing of Formal and Informal Power.

(٤٥) الصياد، محمد، أزمة البيت الشيعي: موقف النخبة الدينية من احتجاجات العراق ولبنان (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٠١٩)، ص ٧–٨.

(٤٦) هيبة غربي، "التنافس الأمريكي – الإيراني في العراق منذ ٢٠٠٣"، مجلة مدارات إيرانية، العدد ٤ (يونيو ٢٠١٩)، ص ١٢٠.

(٤٧) كمال رياض، "تظاهرات العراق... من يقف خلفها؟"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٠ نوفمبر ٢٠١٩، https://futureuae.com.

(٤٨) "بيان البيت الأبيض حول الاحتجاجات في العراق"، البيت الأبيض، ١١ نوفمبر ٢٠١٩، https://www.whitehouse.gov.

(49) Mansour, The Popular Mobilization Forces and the Balancing of Formal and Informal Power.

(50) Jones, Iran's Threat to the U.S. in Iraq, Center for Strategic and International Studies (CSIS).

(51) Iraq is the Prize: A Warning About Iraq's Future Stability, Iran and Role of the United States, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2019, "If the U.S. plays a direct role in supporting the protests it will undermine their legitimacy..."

(٥٢) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، "النفوذ الإيراني في العراق: الأبعاد والمسارات"، تقرير خاص، ٢٠١٩، ص ١٣١–١٣٢.

(٥٣) السيد علي خامنئي، تصريحات منشورة على صفحته الرسمية في تويتر، بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٩. مقتبس في: الصياد، محمد، العراق على حافة الثورة: قراءة في انتفاضة تشرين ٢٠١٩، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٢٠، ص ١٠–١١.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٨–١٢.

(٥٥) مركز الدراسات الإيرانية، إيران واحتجاجات العراق ولبنان: تحديات الجغرافيا السياسية والداخل المحتقن، التقرير الاستراتيجي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، نوفمبر ٢٠١٩، ص ١٧–١٩.

(56) U.S. Department of State, "Statement on Violence Against Protesters in Iraq," November 11, 2019, https://www.state.gov/statement-on-violence-against-protesters-in-iraq.

(٥٧) الصياد، العراق على حافة الثورة، مصدر سابق، ص ١٠–١١.

(٥٨) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، "تأثير التصعيد الأمريكي–الإيراني على الوضع العراقي"، كانون الثاني ٢٠٢٠، https://futureuae.com.

(٥٩) مجلس النواب العراقي، "نص قرار البرلمان العراقي بإخراج القوات الأجنبية"، الجلسة الاستثنائية، ٥ كانون الثاني ٢٠٢٠.

(60) U.S. Department of State, "Secretary Pompeo's Statement on Iraq," January 2020, https://www.state.gov.

(٦١) شبيب، عمر. السياسة العراقية في ظل تصاعد الصراع الأمريكي–الإيراني، المركز العربي للدراسات، ٢٠٢٠، ص٤٤.

(٦٢) مجلس النواب العراقي، "نص قرار إخراج القوات الأجنبية"، الجلسة الطارئة، ٥ كانون الثاني ٢٠٢٠.

(63) Center for Strategic and International Studies (CSIS), Iran's Threat to the U.S. in Iraq, December 2020, https://www.csis.org.

(64) Knights, Iran's Expanding Militia Army in Iraq.

(٦٥) مهداوي، يحيى. التحالفات ما بعد داعش: توازن هشّ ومؤقت، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١.

(٦٦) شبيب، عمر. المرجع السابق، ص ٥٧.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٦٨) القدارات، عبد الله. "المرجعية الدينية وتداعيات الأزمة العراقية"، مركز المستقبل للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٩. https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Category.aspx?CategoryID=7

(٦٩) السيد علي السيستاني، "بيان المرجعية بشأن الاحتجاجات الشعبية"، الموقع الرسمي، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، https://www.sistani.org/arabic/archive/26315/.

والصياد، محمد. "الاحتجاجات العراقية وموقف المرجعيات الدينية"، الراصد الإلكترونية، العدد ٥١، ٢٠١٩، ص ٢٣–٢٤. http://cutt.us/jgbkY

(٧٠) هشام داوود، "المرجعية في النجف والهوية الوطنية العراقية"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، https://carnegie-mec.org/2019/11/20.

(71) Fanar Haddad, Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity, (Oxford University Press, 2011), pp. 172–176.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر العربية

١) بيان البيت الأبيض حول الاحتجاجات في العراق." البيت الأبيض، ١١ تشرين الثاني ٢٠١٩. https://www.whitehouse.gov.

٢) ريناد منصور. "الحشد الشعبي وموازنة السلطة الرسمية وغير الرسمية." مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٥ نيسان ٢٠١٨. https://carnegie-mec.org/2018/04/05/popular-mobilization-forces-and-balancing-of-formal-and-informal-power-pub-76034.

٣) السيد علي السيستاني. "بيان المرجعية بشأن الاحتجاجات الشعبية." الموقع الرسمي، ٤ تشرين الأول ٢٠١٩. https://www.sistani.org/arabic/archive/26315/ .

٤) شبيب، عمر. السياسة العراقية في ظل تصاعد الصراع الأمريكي–الإيراني. المركز العربي للدراسات، ٢٠٢٠.

٥) الصياد، محمد. "الاحتجاجات العراقية وموقف المرجعيات الدينية". *الراصد الإلكترونية*، العدد ٥١، ٢٠١٩. http://cutt.us/jgbkY .

٦) العراق على حافة الثورة: قراءة في انتفاضة تشرين ٢٠١٩. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٢٠.

٧) أزمة البيت الشيعي: موقف النخبة الدينية من احتجاجات العراق ولبنان. الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٠١٩.

٨) طلال عتريسي. "المشروع الإيراني بين استراتيجيتي الهجوم والدفاع". *المستقبل العربي*، بيروت: مركز دراسات المستقبل، العدد ٣، صيف ٢٠٠٦.

٩) طلعت رميح. "عسكرة التشيّع." الراصد الإلكترونية، العدد ٥١، ١٠ كانون الثاني ٢٠١٦. http://cutt.us/jgbkY.

١٠) القدارات، عبد الله. "المرجعية الدينية وتداعيات الأزمة العراقية". مركز المستقبل للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٩.. https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Category.aspx?CategoryID=7 .

١١) كمال رياض. "تظاهرات العراق... من يقف خلفها؟" مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٩. https://futureuae.com .

١٢) الميالي، أحمد عدنان. العراق بين مشروعين. شبكة النبأ للمعلوماتية، اطّلع عليه بتاريخ ٢٠ شباط ٢٠٢٠. https://2u.pw/wBFNf .

١٣) مجلس النواب العراقي. "نص قرار إخراج القوات الأجنبية." الجلسة الطارئة، ٥ كانون الثاني ٢٠٢٠.

١٤) نص قرار البرلمان العراقي بإخراج القوات الأجنبية." الجلسة الاستثنائية، ٥ كانون الثاني ٢٠٢٠.

١٥) مجموعة عمل مستقبل العراق. مستقبل العراق: تقرير سياسات لمراكز الفكر الأمريكية. واشنطن: معهد السلام الأمريكي، ٢٠١٧.

١٦) محمد عربي لادمي. التنافس التركي–الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط ١٩٩٦–٢٠١٤. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤.

١٧) محمود حمدي أبو القاسم. "عوامل القوة والضعف في الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران". المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، ٢٠١٨. https://rasanah-iiis.org .

١٨) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية. النفوذ الإيراني في العراق بعد داعش: أبعاد الاستراتيجية وآفاق التوازن. الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٠١٦.

١٩) إيران وميليشياتها في العراق: النفوذ والمآلات. الرياض: المركز، ٢٠١٦.

٢٠) مركز الدراسات الإيرانية. إيران واحتجاجات العراق ولبنان: تحديات الجغرافيا السياسية والداخل

المحتقن. التقرير الاستراتيجي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تشرين الثاني ٢٠١٩.

٢١) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. "تأثير التصعيد الأمريكي–الإيراني على الوضع العراقي." كانون الثاني ٢٠٢٠. https://futureuae.com .

٢٢) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. "النفوذ الإيراني في العراق: الأبعاد والمسارات." تقرير خاص، ٢٠١٩.

٢٣) التغلغل الإيراني في العراق: أدوات النفوذ واستراتيجيات المستقبل. الرياض: ٢٠١٩.

٢٤) مهداوي، يحيى. التحالفات ما بعد داعش: توازن هشّ ومؤقت. المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١.

٢٥) موقع عربي٢١. "هذه القواعد الأمريكية في العراق وأماكن توزيعها (خريطة)." ٤ كانون الثاني ٢٠٢٠. https://arabi21.com/story/1234907/.

٢٦) هشام داوود. "المرجعية في النجف والهوية الوطنية العراقية". مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٩. https://carnegie-mec.org/2019/11/20 .

٢٧) هيبة غربي. "التنافس الأمريكي الإيراني في العراق منذ سنة ٢٠٠٣". مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، العدد ٤، حزيران ٢٠١٩. https://democraticac.de/?p=61392 .

English References

1) Cordesman, Anthony H., et al. *The Outcome of Invasion: U.S. and Iranian Strategic Competition in Iraq*. Center for Strategic and International Studies (CSIS), November 2011. https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/111128_Iran_Chapter_6_Iraq.pdf.
2) Humud, Carla E. *Iraq: Issues in the 115th Congress*. Congressional Research Service, Report No. R45025, December 11, 2017. https://www.everycrsreport.com/reports/R45025.html.
3) Center for Strategic and International Studies (CSIS). *Iran's Threat to the U.S. in Iraq*. December 2020. https://www.csis.org.
4) Haddad, Fanar. *Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity*. Oxford: Oxford University Press, 2011.
5) International Crisis Group. *The Iran-U.S. Trigger List: A Guide to Precipice Diplomacy*. Middle East Report No. 212, 2020. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran/212-iran-us-trigger-list-guide-precipice-diplomacy.
6) Center for Strategic and International Studies (CSIS). Iraq is the Prize: A Warning About Iraq's Future Stability, Iran and Role of the United States. 2019.
7) Jones, Seth G. *Iran's Threat to the U.S. in Iraq*. Center for Strategic and International Studies (CSIS), December 2020. https://www.csis.org/analysis/irans-threat-us-iraq.
8) Katzman, Kenneth. *Iran: Internal Politics and U.S. Policy and Options*. Congressional Research Service, 2019.

https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RL/RL32048.

9) *Iran's Foreign and Defense Policies*. Congressional Research Service, 2019. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RL/RL32048.
10) Katzman, Kenneth, Kathleen J. McInnis, and Clayton Thomas. *U.S.-Iran Conflict and Implications for U.S. Policy*. Congressional Research Service, 2020. https://fas.org/sgp/crs/mideast/R45795.pdf.
11) U.S.-Iran Conflict and Implications for U.S. Policy. Congressional Research Service, 2020.
12) Knights, Michael. *Iran's Expanding Militia Army in Iraq: The New Special Groups*. Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch 3366, January 2021. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/irans-expanding-militia-army-iraq-new-special-groups.
13) Mansour, Renad. *The Popular Mobilization Forces and the Balancing of Formal and Informal Power*. Carnegie Middle East Center, April 2018. https://carnegie-mec.org/2018/04/05/popular-mobilization-forces-and-balancing-of-formal-and-informal-power-pub-76034.
14) Maloney, Suzanne. "The U.S.-Iran Rivalry: A New Normal." *Brookings Institution*, January 6, 2020. https://www.brookings.edu/articles/the-u-s-iran-rivalry-a-new-normal/.
15) U.S. Department of State. "Secretary Pompeo's Statement on Iraq." January 2020. https://www.state.gov.
16) Statement on Violence Against Protesters in Iraq." November 11, 2019. https://www.state.gov/statement-on-violence-against-protesters-in-iraq.
17) *Outlaw Regime: Iran's Destructive Activities*. Iran Action Group, 2018. https://www.state.gov/reports/outlaw-regime-irans-destructive-activities/.
18) U.S. Embassy in Iraq. "Youth Exchanges: Iraqi Young Leaders Exchange Program (IYLEP)." Accessed July 26, 2025. https://iq.usembassy.gov/youth-exchanges/.
19) U.S. Office of the Director of National Intelligence. *Annual Threat Assessment of the U.S. Intelligence Community*. February 2023. https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/assessments/ATA-2023-Unclassified-Report.pdf.